

مرسوم رقم 167 لسنة 2022

بالموافقة على مذكرة تفاهم

بشأن الاعتراف المتبادل بالشهادات

الأهلية البحرية للملاحين

بين حكومة دولة الكويت وحكومة دولة الإمارات

العربية المتحدة

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 10 ربيع الآخر 1443 هـ الموافق 15 نوفمبر 2021 م بالاستعانة بسمو ولي العهد لممارسة بعض اختصاصات الأمير الدستورية،

وبناءً على عرض وزير الخارجية،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي

مادة أولى

الموافقة على مذكرة تفاهم بشأن الاعتراف المتبادل بالشهادات الأهلية البحرية للملاحين بين حكومة دولة الكويت وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، والموقعة في مدينة الكويت ومدينة أبو ظبي عبر تقنية الاتصال المرئي بتاريخ 5 نوفمبر 2020، والمرافقة لتوصيها هذا المرسوم.

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم، وعلى رئيس مجلس الوزراء إبلاغه إلى مجلس الأمة، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ولسي العهد

مشعل الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

أحمد نواف الأحمد الصباح

وزير الخارجية

د. أحمد ناصر محمد الصباح

صدر بقصر السيف في: 4 صفر 1444 هـ

الموافق: 31 أغسطس 2022 م

مذكرة تفاهم

بشأن الاعتراف بالشهادات الأهلية البحرية للملاحين

بين

حكومة دولة الكويت

و

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

إن حكومة دولة الكويت وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ويطار اليهما فيما يلي بـ "الطرفين المتعاقدين" رغبة منهما في اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية الدولية لمستويات التدريب واصدار الشهادات وأعمال النوبات للعاملين في البحر (STCW) 1978 وتعديلاتها ويطار اليها فيما بعد بالاتفاقية. ولضمان كفاء الضباط والبحارة على متن السفن وأهليتهم للاطلاع بمهامهم وبلوغ المعايير المثلى لسلامة الأرواح والممتلكات في البحر وذلك من خلال التفاهم والاتفاق على تدابير من شأنها تأكيد أن الضباط و البحارة حاصلين على شهادات أهلية وفقاً للاتفاقية، وتنفيذاً للاتحة (1/10) من الاتفاقية والفقرة (A-1/10) من المدونة الملحقه بالاتفاقية، ووفقاً لتعميم لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية رقم (1450) (1450) "1450 msc. 1 /circ." الصادر خلال دورتها (91).

فقد اتفق الطرفان على الآتي:

مادة (1)

التعريف

لمذكرة التفاهم هذه المصطلحات التالية تعني ما يلي:

- 6- "الشهادة" تعني شهادة الكفاءة للبحارة المصدرة طبقاً لأحكام الاتفاقية وقانون دولة الطرف المصدر للشهادة.
- 2- "طرف الاعتراف" تعني الطرف الذي يقوم بالاعتراف بالشهادات المصدرة من الطرف الآخر.
- 3- "الطرف المصدر للشهاد:" تعني الطرف الذي يصدر الشهادات التي يقوم الطرف الآخر بالاعتراف بها.
- 4- "الاتفاقية" تعني الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب وإجازة الخفارة للبحارة 1978 وتعديلاتها اللاحقة.
- 5- "السفن التجارية" تعني السفن المسجلة لأي من الطرفين وتبحر تحت علمها الوطني والتي يملكها مواطني أي من الطرفين ماعدا الحالات المشار إليها في بند 3 من الاتفاقية،
- 6- "الرحلات غير المحدودة" تعني الرحلات الدولية التي تكون خارج المنطقة المحددة من قبل الطرف المصدر للشهادة للرحلات القريبة من الساحل.

مادة (2)

نطاق مذكرة التفاهم

تطبق هذه المذكرة على شهادات البحارة الصادرة وفقاً لأحكام الاتفاقية.

مادة (3)

العلاقة مع القوانين المحلية

لا تتعارض مذكرة التفاهم هذه مع القوانين المحلية للطرفين.

مادة (4)

شروط الاعتراف

مع الأخذ بأحكام اللاحة 1/10 من الاتفاقية بعين الاعتبار، وافق الطرفان على الاعتراف بشهادات الكفاءة للبحارة المصدرة من الطرف الآخر في حال توافر الشروط التالية:

- 1- الامتثال لمطالبات اللاحة 1/7 من الاتفاقية من قبل الطرفين وهو إن أسماء الأطراف في القائمة البيضاء للمنظمة البحرية الدولية (IMO).
- 2- الطرف المصدر للشهادة يضمن تطبيق التدريب وتقييم البحارة وملاحظته ذلك تحت نظام معتمد طبقاً لمطالبات الفقرة 1/6 A- من المدونة.
- 3- يضمن الطرف المصدر للشهادة بان جميع الشهادات والتصديقات المصدرة من قبلة مسجلة ومحافظ عليها طبقاً للاتحة 1/2 من الاتفاقية وسيتم توفير المعلومات عند الحاجة اليها.
- 4- ويضمن الطرف المصدر للشهادة أن الأشخاص المسجلين والذين يقومون بإعطاء ذلك التدريب والتقييم مؤهلون بما يتعلق بنوع ومستوى التدريب أو التقييم طبقاً لأحكام الفقرة 1/6 A- من المدونة.
- 5- يسمح الطرف المصدر للشهادة للطرف الذي يقوم بالاعتراف بالشهادة بعمل فحص دوري للمنشآت وملاحظة الإجراءات التي تمت الموافقة عليها والعمل بما المتعلقة بما يلي:
- A- معايير الكفاءة.
- B- الموافقة والتطبيق وإعادة التحقق من صحة الشهادات وأعمالها.
- C- الاحتفاظ بسجل.
- D- معايير الرعاية الصحية.
- E- معايير الجودة.
- F- طريقة الاتصال والإجابة على التساؤلات.
- G- انشاء قاعدة بيانات إلكترونية للبحارة.
- 6- سيقوم الطرف المصدر للشهادة بإبلاغ الطرف الذي يعترف بالشهادات بأي تعير هام يتعلق ببرامج التدريب واصدار الشهادات خلال تسعين يوم طبقاً للفقرة 1.2 من اللاحة 1/10.
- 7- سيقوم الطرف المعترف بالشهادة بأخذ الاحتياطات لضمان كون البحارة العاملين في مستوى الإدارة لديهم الدراسة الكافية بالقوانين البحرية المتعلقة بالوظائف المسموح بم القيام بها.

8- سيقوم الطرف المصدر للشهادة بإبلاغ الطرف المعترف بما يوافق أو يسحب أو إلغاء شهادة لأسباب تاديبية بالتفصيل الكامل خلال تسعين يوم،
9- سيقوم الطرف المعترف بالشهادة بتزويد الطرف المصدر للشهادة بالتفاصيل الكاملة لملابسات إيقافه قبول الاعتراف بالشهادة أو إلغائها أو سحبها لأسباب تاديبية للطرف الآخر المصدر للشهادة خلال فترة تسعين يوم.

مادة (5)

الاعتراف المشترك

1- سيستجيب الطرف المصدر للشهادة لطلب طرف الاعتراف للتحقق من صحة الشهادة ومحتواها كتابيا في غضون سبعمائة يوم عمل عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني.
2- سيقوم كل طرف بإشعار الطرف الآخر عند إلغاء شهادة كفاءة أو إقرار أو اعتراف بشهادة كفاءة أو أي تصديق خلال مدة أقصاها ستين يوم من تقديم الطلب.
3- سوف يقوم الطرفين بإخطار بعضهما البعض بأي تغييرات في تنفيذ الاتفاقية.
4- لا تلزم هذه الملزمة أيا من الأطراف الاعتراف أو التصديق على الشهادات التي تصدر عن طرف ثالث طبقا لأحكام الملاحقة 1/10 من الاتفاقية.

مادة (6)



طرق الزيارة أو والتفتيش

1- كل الأطراف محولة لعمل زيارات لتقييم البحث أو مراقبة الاجراءات المتبعة في مجال التصديق والتطبيق
2- سيقوم الأطراف بعمل الاجراءات التالية للزيارة والتقييم المشار إليهم في فقرة 1:
a- اخطار الطرف الآخر عن طريق ارسال طلب خطي عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني قبل تاريخ الزيارة أو / والتقييم بثلاثين يوما على الأقل من تاريخ الزيارة.
b- التعريف بغرض الزيارة أو التقييم والمرفق التي سيم زيارتها.
c- قائمة بأسماء موظفي الادارة اللذين سيقومون بالزيارة (بزيارة المرافق).
d- حصر غرض الزيارة أو التقييم التي يعمل بها ويوافق عليها مسئولين اللذين رشحهم الأطراف بواحد أو أكثر من التالي:
1- طرق العمل بمعايير التدريب والتصديق من خلال الاتفاقية.
2- طرق اصدار الشهادة ووثيقة الاعتراف والتدريب وإعادة التحقق من صحة الشهادات وإيقافها
3- طرق حفظ السجلات.
4- طرق العمل بمعايير الرعاية الصحية للبحارة.
5- اجراءات الاتصال والاستجابة للاستفسارات للشهادة واصدار

وثائق الاعتراف.

6- تقدم مناهج الدورات والسير الذاتية للمدرسين والإخصائين.
7- قاعدة بيانات البحارة.
8- طرق وضع وتطبيق نظام إدارة الجودة.

مادة (7)

تبادل التقييمات الخارجية

1- سيقدم كل طرف برسالة تقرير عن تقييمه المتفصل خلال ستة أشهر من إكمال التقييم المتفصل للأمين العام للمنظمة البحرية الدولية (IMO) ونسخه للطرف الآخر في حال تم طلبها وفقا للفقرة 4 من المدونة A-1/7 والفقرة 2 من الملاحقة 1/7 من الاتفاقية.
2- سيعطى كل طرف للطرف الآخر نتائج تقارير الفحص المتفصل لتقييم جودة المعايير المستخدمة طبقا للفقرة 3 من المدونة A-1/8 من الاتفاقية.

مادة (8)

نموذج الشهادات

سيتم ارفاق نموذج الشهادات ووثيقة التصديق المشار إليه في هذه الملزمة حتى يتعرف الأطراف على مكونات كل وثيقة.

المادة (9)

المينات المختصة

تكون المينات المختصة لكل طرف مسئول عن تنفيذ ملزمة التفاهم

المحامي يوسف عايض
www.youssef-ayyash.com

1- بالنسبة لدولة الكويت

إدارة النقل البحري - مبنى مؤسسة الموانئ الكويتية

صندوق البريد 318 الرمز البريدي: 11111

البريد الإلكتروني: Marinedept@moc.gov.kw

هاتف: +965 24844102

فاكس: +965 24814372

2- بالنسبة لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة:

ادارة شؤون النقل البحري مبنى وزارة الطاقة والبنية التحتية

صندوق البريد: 59 الرمز البريدي: ابو ظبي

البريد الإلكتروني: Minister.office@moei.gov.ae

هاتف: 8006634

فاكس: 0097126190001

3- أي استفسارات بخصوص صلاحية أو اعتماد شهادة أو أي تصديق صادر من أي من الأطراف سيكون من خلال العناوين المشار إليها في الفقرتين 1، 2 أعلاه. في حالة تغيير أي من العناوين، سيتم اشعار الطرف الآخر بأسرع وقت ممكن. بشرط أن لا تتعدى الـ 30 يوما من تاريخ التغيير.

المادة (10)

العلاقة بالاتفاقيات الأخرى

لن تخل هذه الملزمة وتبقيتها الإلزامية بتنفيذ الالتزامات الناشئة من الاتفاقيات الدولية، متعددة الأطراف، أو الثنائية والتي تمت أو سيتم توقيعها والموافقة عليها من قبل الأطراف.

المادة (11)

سريان ملزمة التفاهم وتعديليها وإنهاء العمل بموجبها وتسوية الخلافات
1. تدخل هذه الملزمة حيز النفاذ من تاريخ الاشعار الاخير الذي يخطر فيه أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة وعبر القنوات الدبلوماسية باستيفاله لكافة الاجراءات القانونية الازمة لدخولها حيز التنفيذ.

2. تسري هذه الملزمة لمدة خمس سنوات بعد دخولها حيز النفاذ، وتجدد تلقائيا لمدة أو مدد مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة عن نيته بعدم التجديد قبل ستة أشهر على الأقل من انتهاء المدة الأولية أو أي مدة لاحقة.

3. يجوز تعديل ملزمة التفاهم كتابة بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين وموافقة الطرف الآخر، وتدخل حيز التنفيذ بذات الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة.

4. يتم تسوية أي خلاف يتعلق بتطبيق أو تفسير هذه الملزمة بالتشاور بين الطرفين المتعاقدين ودبا، وفي حالة عدم الاتفاق يتم تسوية الخلاف بين الطرفين من خلال القنوات الدبلوماسية.

حررت ملزمة التفاهم هذه في مدينة الكويت ومدينة أبوظبي عبر تقنية الاتصال المرئي من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما ذات الحجية، وذلك يوم الخميس الموافق 5 نوفمبر 2020، على أن يتبادل الطرفان المتعاقدان كل نسخة عبر القنوات الدبلوماسية لاستكمال التوقيع.

عن حكومة

دولة الكويت

دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد ناصر محمد الصباح

عبد الله بن زايد آل نهيان

وزير الخارجية ووزير الاعلام بالوكالة

وزير الخارجية وتعاون الدولي